قد يكون بحق وقد يكون بباطل قال الله تعالى ولا يجادل الكفار
إلا الذين كفروا وقال تعالى ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا
وإن كانت الحجة لله الوقوف على الحق وتقريره كان محمودا وإن كانت
لمدافعة الحق وكان جدلا لغير علم كان مذموما وعلى هذا التفصيل
تنزل النصوص الواردة في المحاجة والمجادلة والجدال بمعنى
وقد أوضحت ذلك مبسوطا في تهذيب الأسماء واللغات قال بعضهم
ما آيات أذهب للدين ولا أنقص ولا أضيع للذة ولا أشغل للقلب
من الخصومة فإن قلت لا بد للإنسان من الخصومة لاستيفاء حقوقه
فالجواب ما أجاب به الغزالي أن الذم المتأكد إنما هو لمن خاصم بالباطل
أو بغير علم كوكيل القاضي فإنه يتوكل في الخصومة قبل أن يعرف الحق
في أي جانب هو بخاصم بغير علم ويدخل في الذم أيضا من يطلب حقه
لا يقتصر على قدر الحاجة بل يظهر الدرة والكذب للاستيلاء والتسليط على
خصمه وكذلك من خلط بالخصومة كلمات تؤذي وليس له إليها حاجة في
تحصيل حقه وكذلك من يجعله على الخصومة فحص العناد لم تر الخصومة
وكثرة فهذا هو المذموم وإنما المظلوم الذي ينصر حجته بطريق الشرع
من غير تردد واشتداد وزيادة تجاوز على الحاجة من غير قصد عناد ولا إيذاء
فعله هذا الذي حرمناه ولكن الأولى تركه ما وجد إليه سبيلا لأن ضبط
اللسان في الخصومة على حد الاعتدال متعذر والخصومة توغر الصدر
وهيج الغضب وإذا هاج الغضب حصل الحقد بينهما حتى يفرح كل واحد
منهما بمساءة الآخر ويحزن بمسرته ويطلق اللسان في عرضه لمن خاصم
فقد تعرض لهذه الآفات وأقل ما فيه اشتغال القلب حقيقة بكون

فإن لم يختر وأخذ في كلام فقد عوتب في ترك الحكم فتركه فإنه فصل
الاسترسال يكره أن يقال أطال الله بقاءك قال أبو جعفر النحاس في كتابه
صناعة الكتاب كره بعض العلماء قولهم أطال الله بقاءك وأرخص فيه
بعضهم قال إسحاق بن إسحاق هو لمن كتب أطال الله بقاءك الزياد
وروي عن حماد بن سلمة رحمه الله تعالى أنه كتابة المسلمين كانت من
ذلك فإن أتاك بعد سلام الله عليك فإني أحمد إليك الله الذي لا إله
إلا هو وأسأله أن يصلي على محمد وعلى آل محمد ثم أختم الرسالة هذه
المكاتبات التي أولها أطال الله بقاءك فصل المذهب الصحيح المختار أنه
لا يكره قول الإنسان لغيره فداك أبي وأمي وجعلني الله فداك وقد
تظاهرت على جواز ذلك الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما
وسواء كان الأبوان مسلمين أو كافرين وكره ذلك بعض العلماء إذا كانا
مسلمين قال الحسن وكره مالك بن أنس جعلني الله فداك وأجازه
بعضهم قال القاضي عياض ذهب جمهور العلماء إلى جواز ذلك سواء
كان المفتدى به مسلما أو كافرا فائدة وقد جاء من الأحاديث الصحيحة
في جواز ذلك ما لا يحصى وقد نبهت على جمل منها في شرح مسلم فصل
ومما يلزم من الألفاظ المراء والجدال والخصومة قال الإمام أبو حامد
الغزالي المراء طعنك في كلام الغير لاظهار خلل فيه لغرض سوى
تحقير قائله أو إظهار مزيتك عليه قال وأما الجدال فعبارة عن
أمر يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها قال وأما الخصومة فالحاج
في الكلام ليستوفي به مقصوده من مال أو غيره وقارة يكون أغراضها
والمراء لا يكون إلا اعتراضا هذا كلام الغزالي وإعلم أن الجدال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)